الأمم المتحدة

A S

Distr.
GENERAL

A/36/885
S/15283
12 July 1982
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
مجلس الأمن

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البند ٣٥ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

مجلس الأمن
السنة السابعة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٨٢، وموجهة الى الأمين العام من الممثل الدائم لقبرص لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بالاشارة الى الرسالتين المؤرختين في ٩ حزيران/يونيه (A/36/878-S/15191) و ١٦ حزيران/يونيه ١٩٨٢ (A/36/881-S/15227) والمعنونتين بناء على طلب ممثل تركيا، الذي هو ممثل البلد الذي قام، في عام ١٩٧٤، بغزو ما يقرب من ٤٠ في المائة من أراضي قبرص، ولا زال يحتلها، خلافا لقرارات الأمم المتحدة. وتستهدف هاتان الرسالتان، ضمن جملة أمور، الطعن في الصفة التمثيلية لوفد قبرص لدى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، وهما ليستا غير تكرار للادعاءات الكاذبة التي تسوقها تركيا، سواء بطريق مباشر أو من خلال أدواتها في قبرص، على شكل سلسلة من الرسائل الموجهة الى سعادتكم عند بدء كل دورة عادية أو استثنائية للجمعية.

ويكفي أن نعيد الى الأذهان أن الجمعية العامة، في كثير من دوراتها قد قدمت الاجابات المناسبة التي تستحقها تلك الادعاءات التركية وذلك بأنها تجاهلتها؛ وعلاوة على ذلك، لم تقم الجمعية فقط بتأكيد شرعية وفد قبرص وصفته التمثيلية، ولكنها قد انتخبت أيضا ممثلي قبرص مرارا وتكرارا لرئاسة أو نيابة رئاسة لجان الأمم المتحدة - وهي وظائف ذات شرف كبير، مازال بعضهم يشغلها. ولذلك فانه من العقم ومما يثير السخرية أن يكون هناك جدال في شرعية رئيس جمهورية قبرص وحكومته، التي اعترفت بها، باستمرار وبصورة اقتصارية، الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية وكل المحافل الدولية. ومما يثير السخرية، بنفس الدرجة، الحديث عن "شعبي قبرص". ففي قبرص شعب واحد لا يمكن تقسيمه، بصرف النظر عن مدى نجاح المصالح الأجنبية وسياساتها الانفصالية في الفصل المؤقت والمصطنع بين القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك بقوة السلاح. فقد عاش هذا الشعب، الذي يتألف من القبارصة ذوي الخلفية اليونانية والتركية والأرمنية والمارونية

واللاتينية ، في أرض أجداده في سلام وانسجام طيلة قرون ، ويوسعه أن يفعل ذلك مرة ثانية لو ترك بمفرده . ويعلم شعبنا امكانية توفير الحرية والعدالة للجميع . وهو يعلم أيضا أن مشكلة قبرص ليست " معقدة " كما انها ليست مشكلة خلاف ديني أو طائفي . بل هي مشكلة دولية تتضمن غزو واحتلال أرض بلد صغير عضو في الأمم المتحدة من جانب جار قوى وتوسعي يستهدف كبت مطالب مواطنيه بالحرية والعدالة الاجتماعية والاقتصادية عن طريق المغامرات والفتوحات الأجنبية .

وفي أولى هاتين الرسالتين (A/36/878-S/15191) ، يشار أيضا الى " اعلان جنيف " الصادر عن تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية واليونان في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ ، وهي فترة تقع بين المرحلتين الأولى والثانية من الغزو التركي لقبرص .

ولا أقصد القيام بتحليل مطول " للاعلان " المذكور أعلاه والذى صدر في غياب حكومة جمهورية قبرص والمجرد من أى قوة الزامية ، ولا يرجع ذلك فقط لكونه جزءا من ترتيب " وقف اطلاق النار " الذى انتهكته تركيا نفسها بعد ذلك بأيام قليلة في ١٤ آب/اغسطس ١٩٧٤ بتنفيذها الجولة الثانية من الغزو ، بل ، وهذا هو الأهم ، بسبب الأحداث والاعلانات والقرارات التالية لذلك من جانب الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى . وقد نسخت هذا " الاعلان " القرارات التي صدرت بعده عن الجمعية العامة ومجلس الأمن والتي كان آخرها القرار ٥١٠ (١٩٨٢) الذى اتخذه مجلس الأمن في ١٥ حزيران/يونيه ١٩٨٢ ، والذى أعاد التأكيد مرة ثانية على وجود وشرعية حكومة قبرص ، والتي تعترف بها كل البلدان ، باستثناء تركيا ، بوصفها الحكومة الوحيدة والشرعية لقبرص .

وثمة ادعاء آخر ، وارد في نفس الرسالة المضللة ، بأنه تم التوصل الى اتفاق في عام ١٩٧٥ بشأن " التبادل الطوعي للسكان " في قبرص . ومن المفارقات أن يقدم الجانب التركي هذا الادعاء الزائف ، أو بالأحرى هذا التناقض في التعبير ، وذلك عندما يكون معروفا أن اتفاق ٣١ تموز/يوليه ١٩٧٥ نص على أن للقبارصة اليونانيين ، المحاصرين في المنطقة المحتلة ، الحق في البقاء فيها في ظل ظروف آمنة ، كما أن حق الأشخاص المشردين من القبارصة اليونانيين في العودة الى المنطقة المحتلة يتضمنه ذلك الاتفاق .

ويوجد بالطبع شيء آخر ، يميز طريقة احترام الجانب التركي لتوقيعه ، وهو انتهاك الاتفاق انتهاكا صارخا من جانب الأتراك الى درجة انه مازال يوجد الآن عدد قليل جدا من القبارصة اليونانيين في المنطقة المحتلة .

ويكشف كاتب الرسالة عن نفس الاحتقار للصدق ، الذى يبلغ حد التشويه الفعلي للحقائق ، ازاء مضمون ومعنى المبادئ التوجيهية الأربعة التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٧٧ من جانب رئيس جمهورية قبرص الراحل ، الأسقف مكاريوس ، والسيد دنكتاش .

ولا يمكن أن نجد في أى موضع من هذه النقاط الأربع أى اشارة الى " ثنائية المنطقة " التي يشير اليها الخيال الخصب للمتحدث باسم الدولة المحتلة .

وان الادعاء الوارد في الرسالة الثانية (A/36/881-S/15227) بأن الغزو العسكري التركي لقبرص له ما يبرره بموجب أحكام معاهدة الضمان ، لا أساس له وهو تشويه للحقيقة .

فالمادة ٤ من معاهدة الضمان تنص على انه " في حالة انتهاك الأحكام ، تتعهد الدول الضامنة أن تتشاور معا فيما يتعلق بما تمثله المعاهدة . وتحتفظ كل من الدول الثلاث الضامنة بحق اتخاذ الاجراءات ، طالما انه من غير الممكن اتخاذ اجراءات مشتركة أو متضافرة ، وذلك ابتغاء هدف واحد هو اعادة اقامة حالة الأمور التي أحدثتها هذه المعاهدة " .

ولم تلتزم تركيا على الاطلاق بالأحكام الواردة أعلاه للأسباب الآتية :

(أ) كلمة " اجراءات " لا تشير الى اجراءات عسكرية .

(ب) غزت تركيا قبرص في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٤ - أى قبل ثلاثة أيام من عقد اجتماع متفق عليه للدول الضامنة الثلاث في لندن .

(ج) ان تركيا ، كما تبين الحقائق ، لم تقم بالغزو ابتغاء الهدف الواحد أو هدف اعادة اقامة النظام الدستوري في الجزيرة ، بل بالأحرى لهدف واحد هو تحطيم استقلال قبرص وسلامتها الاقليمية ونظامها الدستوري . وحتى هذا التاريخ ، لا تقبل تركيا نظام عام ١٩٦٠ الدستوري .

والأهم من ذلك أن تركيا ، بغزوها العسكري للجزيرة ، قد تصرفت بطريقة مناقضة للفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، التي تمنع استخدام القوة المسلحة لتسوية المنازعات الدولية ، ولو افترضنا أن المادة ٤ من معاهدة الضمان تعطي تركيا حق استخدام القوة (وهو مالا تعطيه ولا يمكن أن تعطيه) فان من شأن هذه المادة من المعاهدة أن تتعارض مع الفقرة ٤ من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة وبهذا تعتبر لاغية وباطلة طبقا للمادة الثالثة بعد المائة من الميثاق .

لقد استغلت تركيا الحالة الشاذة الناشئة عن انقلاب الزمرة اليونانية ضد رئيس الجمهورية المنتخب ، الأسقف مكاريوس ، وغزت قبرص بحجة حماية مصالح ورفاه الطائفة القبرصية التركية .

وان وحشية العدوان التركي ، وفقدان الأرواح والدمار المادي اللذين لم يسبق لهما مثيل ، واقتلاع ما يقرب من نصف سكان قبرص من بيوت وأراضي أجدادهم ، والمشاكل الاجتماعية - الاقتصادية الخطيرة التي واجهتها الطائفة القبرصية التركية طيلة الثماني سنوات الماضية ، نتيجة الحالة التي أدى اليها الغزو واستمرار الاحتلال ، تبرهن بدون أدنى شك على أن هدف تركيا لم يكن ، ولن يكون ، حماية الطائفة القبرصية التركية ، بل هو تقسيم قبرص ثم ، في نهاية المطاف ، ضم جزء من أرضها الى تركيا . ويجب أن نضيف في هذا الصدد أن معاهدة الضمان لم تمنح لتركيا الحق في " حماية " أى طائفة بعينها .

هذا وسأكون ممتنا لو عممت هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ، في اطار البند ٣٥ من جدول الأعمال ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) كونستانتين موشوتاس
السفير
الممثل الدائم لقبرص
لدى الأمم المتحدة

- - - - -